استراتيجيات التنمية الصناعية وآفاقها المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا

أ. رضا علي بن صالح أ. باسم المختار الرتيمي

كلية الاقتصاد/ جامعة الزاوية كلية الاقتصاد/ جامعة الزاوية

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص استراتيجيات التنمية الصناعية التي انتهجت في الاقتصاد الليبي من سنة 1990 الي 2012م، حيث تمثلت فرضية الدراسة الأساسية في عدم تتبنى الدولة الليبية استراتيجية تنمية صناعية أسهمت في تحقيق التنمية المستدامة، ولقد اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التاريخي والإحصائي لتحليل البيانات عن طريق اختبار التكامل المشترك (VECM) بغرض اختبار الفرضية، وباستخدام البرنامج الإحصائي(Eviws)، وخرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها أن القطاع الصناعي لم يسهم في زيادة الناتج المحلي، حيث اظهرت نتائج التحليل أنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين في الاجل الطويل، بالإضافة إلى أن عدد العاملين في قطاع الصناعة ليس له أثر معنوي على الناتج الصناعي، كما أن الاستراتيجيات التي تم اعتمادها خلال فترة الدراسة لم تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وبناء علي هذه النتائج وضع تصور تنموي استراتيجي قائم علي نموذج قياسي مبسط مستخدمين طريقة المربعات الصغرى OLS، حيث تم التأكيد في هذا النموذج بنتائج أهمها ضرورة توجيه الاستثمارات للقطاعات الصناعية، والتركيز علي اليد العاملة الماهرة وتطويرها، و أن يكون الاقتصاد المعرفي هو القاطرة التي تقود التنمية والرؤية الصناعية المستهدفة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الصناعية، التصنيع، استراتيجيات التنمية، التنمية المستدامة.

Abstract:

This study aims to identify the industrial development strategies that took place in the Libyan economy during the period from 1990 to 2012.The basic assumption of the study was that the Libyan state does not adopt industrial development strategies that contributed to the achievement of sustainable development. To achieve the results, (VECM) technique was used through EViews statistical program. The study came out with several results, the most important result is that the industrial sector does not contribute to the increase in GDP and there is no causal relationship between the two variables. In addition, the number of employees in the industrial sector has no significant effect on industrial output. Furthermore, the strategies adopted during the study period did not contribute to achieving sustainable development. Based on these results, a strategic development vision based on a simplified standard model using the Least squares method OLS, which emphasized in this

model the results of the most important need to direct investments to industrial sectors, and focus on skilled labour and develop it. The knowledge economy should be the main pillar that drive the potential industrial vision target.

Keywords: industrial development, industrialization, development strategies, sustainable development.

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

تعتبر ليبيا واحدة من أهم الدول الواقعة في جنوب البحر الأبيض المتوسط من الناحية الديموغرافية، ما يتيح لها فرصة جوهرية لقيام تنمية اقتصادية عصرية عمادها التصنيع، ترتكز على تجارة العبور والمناطق الحرة والخدمات هذا من جانب، ومن الجانب الآخر تمتعها بمصادر وثروات طبيعية والتي تعتبر أحد المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية الصناعية ما يؤهلها لإنتاج سلع ذات ميزة تنافسية تغطي السوق المحلي ويصدر الفائض إلى الأسواق العالمية، مما سيسهم في تنويع مصادر الدخل، باعتبار إن الاقتصاد الليبي احادي الجانب، حيث بلغت الصادرات النفطية ما نسبته 98% منذ سنة 1990 وحتى سنة 2012م[1].

ولكن تطور القطاع الصناعي ليصبح قاطرة التنمية ويحفز القطاعات الأخرى مرهون بمدى تقدم عملية التنمية الصناعية، والتي بدورها مرهونة بتبني أفضل الاستراتيجيات الصناعية التي تأخذ في الاعتبار التغيرات الحاصلة على الساحة الدولية، ويتشارك القطاع الخاص والعام معاً في رسم هذه الاستراتيجية، بهدف توظيف عائدات الموارد النفطية، وإقامة صناعات لأكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية الأولية المتوفرة في البلد والتخلي تدريجيا ثم كليا عن الأسلوب غير الاقتصادي الراهن الذي يتم بموجبه تصدير الجزء الأكبر من هذه الموارد الطبيعية بشكلها الخام، لإرساء قواعد الإنتاج الصناعي وتنظيم القدرات التنافسية المحلية والخارجية للاقتصاد الوطني، ليتمكن البلد من تحقيق تنمية مستدامة تعود بالرفاهية على مواطنيه، وتمكنه من احتلال مركز تنافسي مرموق بين دول العالم.

2.1 المشكلة البحثية: –

إذ كان غياب الرؤية والاستراتيجية الواضحة لقطاع الصناعة في الاقتصاد الليبي أمر مقبول في الماضي؛ فانه أصبح من غير المقبول في العصر الحديث في ظل المتغيرات التي حدثت سواء أكانت على الساحة الدولية بما في ذلك تبني قوانين دولية لتخفيض الاعتماد على القطاع الهيدروكربوني والاعتماد على الطاقات الجديدة والمتجددة، أو على الساحة المحلية من اختلالات جوهرية في الاقتصاد الليبي على نحو يشير إلى صعوبة الاستمرار بنفس النهج الذي ظل سائدا خلال السنوات الطويلة السابقة. لذا فان مشكلة البحث تتجسد في ضعف اداء القطاع الصناعي وغياب استراتيجية ناجحة لتنمية صناعية تسهم في احداث تنمية على مستوى الاقتصاد الليبي، ويمكن اختزال مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

- **إلى أي مدى نجحت استراتيجيات الصناعة التي تبنتها الدولة الليبية خلال العقود السابقة، وما هو الدور المستقبلي الذي يمكن أن يلعبه قطاع الصناعة في تحقيق التنمية المستدامة.**

3.1 أهداف البحث:

1) التعرف على مفهوم التصنيع وأهميته والتعرف على أهم الاستراتيجيات التي اتبعت في ليبيا لتنمية قطاع الصناعة.
2) دراسة وتحليل وتقييم استراتيجيات الصناعة التي تبنتها الدولة الليبية.
3) الخروج برؤية مقترحة لاستراتيجية تنموية لقطاع الصناعة في ليبيا عن طريق نموذج قياسي تأخذ في الاعتبار التغيرات الدولية والمحلية.

4.1 أهمية البحث:

تكتسي الدراسة أهميتها من محورين أساسيين، أولها هو أهمية قطاع الصناعة كقطاع استراتيجي يحظى بأولوية في قيادة التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب وضع استراتيجية محكمة لها، ويتمثل ثاني المحورين في الوقت الذي تجرى فيه الدراسة، لاسيما أن الاقتصاد الليبي يرسم لها ملامح جديدة، الأمر الذي يحتم على الجهات المسؤولة في قطاع الصناعة على وضع رؤية واستراتيجية لهذا القطاع، لذا جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتقييم الاستراتيجيات التي تبناها قطاع الصناعة خلال الفترة السابقة، وتسليط الضوء على الصعوبات والعوائق التي واجهتها ، لتسهم الدراسة ولو بشكل جزئي في مساعدة متخذي القرار على بناء وتبني استراتيجية تأخذ في الاعتبار البعد والتغيرات الدولية، وتتلاءم مع طبيعة الاقتصاد الليبي.

5.1 فرضية البحث:

- لم تتبنى الدولة الليبية استراتيجيات تنمية صناعية أسهمت في تحقيق التنمية المستدامة.

6.1 منهجية البحث:

سيتبع الباحثان في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي في جمع البيانات الميدانية وتحليلها، بالاعتماد على البيانات المنشورة محلياً ودولياً، بما يساعد على تغطية موضوع الدراسة وتحليل متغيراته، وذلك على النحو التالي:

1. الجانب النظري: حيث سيتم تناول أدبيات الموضوع بالاستناد على الكتب والمراجع والدوريات والمجلات العلمية والدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة.
2. الجانب العملي: سيتم قياس أثر المتغيرات المستقلة التي تؤثر في التنمية المستدامة، كذلك سيتم في هذا الجانب محاولة بناء نموذج قياسي يمثل رؤية مقترحة لقطاع الصناعة، وذلك بالاعتماد على برنامجEViews .

7.1 حدود الدراسة:

سيتم اجراء هذه الدراسة على الاقتصاد الليبي خلال الفترة من سنة 1990م إلى سنة 2012م.

8.1 الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى: – جابر (2018)[2] مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في النمو الاقتصادي والتنمية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1986–2012)، وهدفت الدراسة إلى قياس أثر قطاعي الزراعة والصناعة على النمو الاقتصادي والتنمية، ولقد تبين من نتائج الدراسة، أن قطاعي الزراعة والصناعة محددان رئيسيان للنمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين، وأوصت الدراسة إلى مجموعة من السياسات التي تدفع نحو تنمية فاعلة ومتوازنة مثل توفير قدر من الحماية للصناعات المحلية.

الدراسة الثانية: – عبد الزهرة (2016)[3] الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المستدامة في محافظة بابل للفترة من (2007– 2011)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الصناعات الصغيرة في التنمية المستدامة، مع التركيز على محافظة بابل، ولقد خلصت الدراسة بأن للصناعات الصغيرة دور هام جداً في التنمية المستدامة من خلال تدريب القوى العاملة وتوفير فرص عمل للطبقة المنخفضة التعليم، وتعزيز الشراكة بين قطاعات مختلفة منها الزراعة والصناعة، كما أوصت الدراسة بمعالجة أهم الصعوبات التي تواجه هذه الصناعة مثل نقص الطاقة، والمنافسة غير العادلة للسلع المستورة من الخارج.

الدراسة الثالثة: – مهنى (2014)[4]: دراسة حول استراتيجية التصنيع في الدول النامية (دراسة نظرية تحليلية للتجربة الليبية في التصنيع للفترة من 1973–2010) ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاستراتيجيات التصنيعية المتبعة لتحقيق السياسات التنموية في الدول النامية؛ مع التركيز على دراسة حالة القطاع الصناعي الليبي، وانتهت الدراسة باستخلاص مجموعة من النتائج الدالة على تعثر التطبيق العملي لسياستي الاحلال محل الواردات وتشجيع الصادرات سواءً على مستوى الدول النامية أو على مستوى الاقتصاد الليبي، وأوصت الدراسة بتبني استراتيجية تحقق تنمية شاملة وتسهم في تنويع القاعدة الإنتاجية والمعتمدة أساساً على قطاع النفط في ليبيا.

الدراسة الرابعة: – هنية (2008)[5]: استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية – حالة البلدان المغاربية، رسالة دكتوراه، ولقد تناولت الدراسة أدبيات التصنيع والتنمية الاقتصادية من نظريات واستراتيجيات في الفكر الاقتصادي، بالإضافة الى تجارب سياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية الحديثة في البلدان النامية ودول المغرب العربي، وخلصت الدراسة الى مقترح استراتيجية للتنمية الصناعية لدول المغرب العربي.

هذا ويمكن تحديد الفجوة البحثية بين الدراسة الحالية والدراسات المذكورة سلفاً مفي الاستراتيجيات الصناعية والمتغيرات التي سيتم تناولها في هذه الدراسة هي أكثر من المتغيرات والاستراتيجيات التي تم التطرق لها في الدراسات السابقة.

2. الإطار النظري لاستراتيجيات التنمية الصناعية

1.2 مفهوم التصنيع:

"التصنيع هو عملية يتبعها تغير في تركيب الهيكل الاقتصادي للدول، ومؤشر الى نسبة الزيادة في الدخل القومي، الناشئة عن القطاع الصناعي[6] .أي أن عملية التصنيع بمعناها الواسع هي عملية تحول اجتماعي يشمل التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي ، فالتصنيع يلزمه المزيد من التخصص في اقتصاديات الانتاج بحيث يتماشى مع متطلبات الأسواق المحلية والعالمية وزيادة ما يضيفه الانتاج الصناعي لمجموع الدخل القومي، ورفع قدرته على استيعاب القدر الأكبر من المصادر المتاحة، مثل المواد الأولية والطاقة البشرية، كما انا التصنيع يقتضي استخدام معطيات العلم والتكنولوجيا في الانتاج الصناعي، مما يؤدي الى انتاج متطور واستخدام الطرق التكنولوجية الحديثة، كما يتطلب استخدام الاساليب الحديثة في الادارة وتنظيم عمليات الإنتاج، بما يؤدي الى زيادة الانتاج وارتفاع الجودة، وانتشار الأسلوب الصناعي الى باقي الأنشطة الاقتصادية يعتبر تحولا اجتماعيا كبير نحو المجتمع الحضري[7].

2.2 أهمية التصنيع في الدول النامية

ترتبط التنمية بعلاقة وطيدة بالتصنيع، وهذا ما جعل دول العالم النامي تؤمن بفكرة ان التصنيع هو أفضل طريق نحو التنمية، والمبررات الداعمة لأهيمه التصنيع هي[8]:

1) إن التصنيع أمر ضروري لعملية التنمية، وذلك بحكم علاقته التاريخية بالتنمية، ولعدم رؤيتها لنظام اقتصادي آخر واضح بديل للتصنيع.

2) أنها قد استنفذت جل امكانيات التطوير الزراعي، كما أن أسعار السلع الزراعية غير ثابتة ومستمرة في التأرجح، وأقل من اسعار السلع الصناعية، أي ان اسعار السلع الزراعية لم يعد ذو عائد مجزي.

3) إن القطاع الصناعي مكمل للقطاع الزراعي، فمعظم الدول النامية دول زراعية والتنمية الصناعية تفيد قطاع الزراعة بطرق عدة.

4) يفضل التصنيع كاستراتيجية للتنمية نظرا لكفاءته العالية في استغلال الاراضي، لاسيما ان معظم اراضي الدول النامية تتناقص مساحتها بسبب التصحر والجفاف، لهذا فلا غنى عن التصنيع ليتم الاستغلال الأمثل للأراضي المتاحة للزراعة.

5) ان التصنيع يوفر النقد الأجنبي، وذلك بإنتاج ما نحتاج اليه بدلا من الاستيراد، ومعظم الدول النامية اتبعت استراتيجياتها في التصنيع على أساس الاكتفاء الذاتي، وإحلال الصناعة الوطنية محل المستورد.

3.2 متطلبات تطور الصناعة:

من اجل القيام بصناعة ناجحة ومتطورة بشكل عام لابد من تهيئة متطلباتها والتي تشمل ما يلي:

أ) المواد الخام ومصادر الطاقة:

تقوم عملية التصنيع اساساً على تحويل المواد الاولية الى منتجات وذلك يعني ان توفر المواد الخام هو أحد الركائز الاساسية لعملية التصنيع، ولكن ما ينبغي الاشارة اليه في هذا الصدد هو ان توفر المواد الخام والطاقة لا يضمن قيام صناعة ناجحة رغم ان وجودها يجعل الطريق ممكناً للتطور الا اذا توفر لبلد ما القدرة والعزم على استغلالها بالشكل المطلوب[9].

ب) رأس المال

لبناء صناعة ناجحة ومتطورة لبلد ما فانه يستلزم تهيئة راس المال المطلوب لان توافره ضروري لتمويل الاختراعات والابحاث والاستمرار في انتاج ادوات الانتاج، ويمكن ان يتم ذلك او جزءاً منه من خلال التركيز على تكوين المدخرات من رأس المال الوطني، والا فان الدولة سوف تضطر الى الاعتماد على المدخرات الاجنبية لتفادي العجز في الموارد المالية سواء في شكل قروض او مساعدات، ولا يخفى ما لذلك من اثار اقتصادية وسياسية خطيرة.

ت) القوى العاملة

يعتبر العنصر البشري عنصرا اساسيا في عملية التصنيع لاسيما ان الصناعة الحديثة تعتمد على العلم، وندرك حينذاك بان توفر الايدي العاملة بالكم وبأجور منخفضة لا يكون عاملاً حاسماً لقيام صناعة متطورة مالم يتم تدريبها وتأهيلها ليكون لديها القدرة على التفهم والسيطرة على الاسس المعقدة للتقنية[10].

ث) حجم الطلب

إن حجم الطلب على منتجات الصناعة من أهم مستلزمات التطور الصناعي وتظهر هذه الاهمية من خلال علاقة حجم المنتجات بسعة السوق، وعند تفحص سعة السوق بالنسبة للمنتجات الصناعية لابد ان تفهم ان نقيصة او كفاية الطلب النقدي لا تحدد سعة السوق لان الاخير يتحدد بمستوى الانتاجية والكمية المعروضة من رأس المال الحقيقي ، كما ان حجم السكان لا يحدد لوحده سعة السوق لأنها تسهم فقط في توزيع المواد والمنتجات ولا تحدد كمياتها وكفاءاتها ، بل ان مستوى انتاجية السكان(معدل الانتاج الفردي) هو الذي يحدد سعة السوق، وهذا يعني بأن نمو الانتاج الحقيقي هو اساس نمو السعة الحقيقية للسوق[11].

4.2 مفهوم استراتيجية التنمية:

يقصد باستراتيجية التنمية الاقتصادية "ذلك الاسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة الانمائية، والانتقال بالمجتمع من حالة الركود الى النمو الاقتصادي الذاتي[12]. ويختلف هذا الاسلوب بالضرورة من دولة لأخرى باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واختلاف الدور الذي تضطلع به الدولة في تسيير مجرى النشاط الاقتصادي والأهداف المرجوة من عملية التنمية. ومن خلال التعريف السابق يمكن الوقوف على ما يلي:

أ) إن الهدف الأساسي من وضع استراتيجيات للتنمية هوا الانتقال بالمجتمع من حالة الركود الى حالة النمو الاقتصادي الذاتي، أي توفير الظروف والشروط الضرورية للتجدد الاقتصادي الذاتي.

ب) إن الدور الذي تقوم به الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مهم في وضع واختيار مفردات استراتيجيات التنمية لكل دولة، فمن دولة حارسة الى دولة متدخلة، تلعب دور منظم من خلال المشاريع الخاصة بها.

ت) إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تختلف من دولة لأخرى، مما يتطلب استراتيجيات للتنمية كل دولة علي حده، إلا أن هناك من الاقتصاديين من وضعوا استراتيجيات لتنمية للدول النامية انطلاقا من بعض المظاهر العامة والمشتركة بين هذه الدول، فقد جاءت هذه الاستراتيجيات على النحو التالي:

5.2 انواع استراتيجيات التنمية الصناعية

تتعدد استراتيجيات التنمية الصناعية، ومن أهم هذه الاستراتيجيات والتي سيتم التطرق لها في المبحث التالي هي:

1) استراتيجية إحلال الواردات.
2) استراتيجية تشجيع الصادرات.
3) استراتيجية المناطق الحرة.
4) استراتيجية المناطق الصناعية.

3. تطور الصناعة في ليبيا ومعوقاتها

1.3 التطور التاريخي للصناعة في ليبيا

انطلقت مسيرة الصناعة في ليبيا عام 1970م، وتبنت الدولة أسلوب التخطيط المركزي كوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة، وقد ساعدت الزيادة التي طرأت على الموارد المادية للدولة من عائدات النفط عام 1972على توفير الاموال اللازمة لتخطيط وتنفيذ المشاريع الصناعية وتوسيع نطاق المصروفات الاستثمارية على المشاريع القائمة بهدف تطويرها من الناحية الادارية والفنية، ومنذ عام1991م، دخل

اقتصاد ليبيا مرحلة الحصار الاقتصادي الذي ترك آثار اقتصادية سلبية على الاقتصاد الليبي بجميع قطاعاته، وبخاصة القطاع الصناعي، حيث كان يعتمد في تأمين مستلزماته من المواد والآلات على الاستيراد، والجدول رقم 1 بالإضافة إلى الشكل رقم 1 يوضحان مساهمة القطاع الصناعي (الصناعة الاستخراجية والتحويلية) في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (1)

مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	استخراج النفط والغاز الطبيعي	الاستخراجية%	الصناعات التحويلية	الصناعات التحويلية %	القطاعات الأخرى	القطاعات الأخرى %
1990	8246.9	3243.8	39.33%	457.6	5.55%	4545.5	0.55
1991	8757.3	3104.3	35.45%	476.1	5.44%	5176.9	0.59
1992	9231.9	2925.7	31.69%	555	6.01%	5751.2	0.62
1993	9137.7	2460.1	26.92%	699.6	7.66%	5978	0.65
1994	9670.8	2892.9	29.91%	604	6.25%	6173.9	0.64
1995	10672.3	3380	31.67%	743.1	6.96%	6549.2	0.61
1996	12327.3	3960.3	32.13%	702.9	5.70%	7664.1	0.62
1997	13800.5	4505.8	32.65%	818.6	5.93%	8476.1	0.61
1998	12610.6	2786	22.09%	779.3	6.18%	9045.3	0.72
1999	14075.2	3995.9	28.39%	863.1	6.13%	9216.2	0.65
2000	17620.2	11174.6	634.19%	765.2	4.34%	11939.8	0.68
2001	21868.5	7045.5	32.22%	611.1	2.79%	14211.9	0.65
2002	30549.4	14384.1	47.08%	653.7	2.14%	15511.6	0.51
2003	37604	20217.9	53.77%	695.4	1.85%	16690.7	0.44
2004	48793.4	29227.4	59.90%	827.7	1.70%	18738.3	0.38
2005	67048.3	43946.7	65.54%	872.7	1.30%	22228.9	0.33
2006	81223.7	55649	68.51%	897.8	1.11%	24676.9	0.30
2007	78165.8	58257.2	74.53%	3569.8	4.57%	16338.8	0.21
2008	102242.9	78617	76.89%	5011.3	4.90%	18614.6	0.18
2009	70493.3	45438.8	64.46%	4299.1	6.10%	20755.4	0.29
2010	92978.2	66476.8	71.50%	4463	4.80%	22038.4	0.24
2011	47549.5	29367	61.76%	1163	2.45%	17019.5	0.36
2012	112591	84411.1	74.97%	3795.7	3.37%	24384.2	0.22

المرجع: مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي، أعداد مختلفة.

من الجدول رقم (1) يمكن ملاحظة نمو وسيطرة القطاع النفطي على أكبر نسبة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت هذه النسبة 39% سنة 1990م، وانخفضت خلال السنوات اللاحقة، كما بلغت نسبة 47% وحوالي 75% سنة 2012م نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة، بينما شكلت الصناعات التحولية على التوالي حوالي 5.5%، 2.7%، 3.3% خلال السنوات 1990، 2001، 2012م.

كما يوضح الشكل رقم 1 أن الصناعات الاستخراجية استحوذت على 62% خلال فترة الدراسة، وشكلت الصناعات التحويلية 4%، بينما شكلت الصناعات الأخرى حوالي 34% عن ذات الفترة.

الشكل رقم (1)

يبين مساهمة القطاعات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة

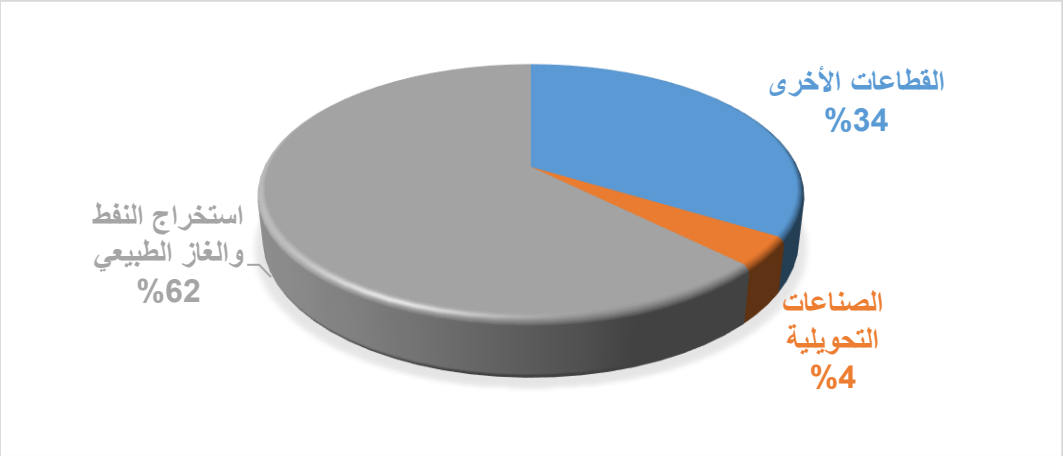

2.3 استراتيجيات التنمية الصناعية في ليبيا

اتبعت ليبيا العديد من الاستراتيجيات خلال العقود السابقة، وسيتم عرض هذه الاستراتيجيات وفق الترتيب التالي:

1.2.3 استراتيجية احلال الواردات:

الهدف من هذه الاستراتيجية هو اقامة مشاريع صناعية قصد انتاج وإحلال المواد التي تستورد من الخارج، وقد كانت بداية ظهور هذه الاستراتيجية في دول امريكا اللاتينية، وكان التوجه لمثل هذه الاستراتيجية راجع لتعاظم العجز التجاري للدول النامية، وذلك لانخفاض أسعار موادها الاولية المصدرة، حيث أدى تزايد هذا العجز الى الحد من استيراد المواد الاستهلاكية وقيام صناعات محلية لإنتاج هذه المواد كليا أو جزئيا، وتمر هذه الاستراتيجية بثلاث مراحل هي:

1. **المرحلة الاولى** :انتاج المواد الاستهلاكية الحقيقة (احلال واردات بدائي)

2. **المرحلة الثانية** :انتاج مواد استهلاكية معمرة (سيارات، أدوات كهر ومنزلية ... الخ)
3. **المرحلة الثالثة** :انتاج المواد الوسيطة، أو البحث عن أسواق خارجية لمواجهة ضيق السوق الداخلية.

بيد أن هذه الاستراتيجية واجهت العيد من الصعوبات تمثل أهمها في انتقال هذه الدول من استيراد السلع الاستهلاكية بأنواعها الى استيراد السلع الرأسمالية ذات التكاليف الباهظة، بالإضافة إلى ضيق السوق الداخلية الذي يجعل مردود الصناعات محدود زمانياً ومكانياً، كما إن هذه الاستراتيجية لم تكن قادرة من التخفيف من حدة البطالة الذي تعانيه الدول النامية، نظرا للتكنولوجيا المستعملة، واستقرار البيئة الإنتاجية السائدة والمعتمدة على القطاعين الإستخراجي والزراعي.

ولقد انتهجت ليبيا هذه السياسة خلال خطة التنمية الثلاثية (1973–1975) حيث كانت الأولوية في هذه الخطة لثلاثة فروع قصد سد حاجة السوق المحلية وتوفير احتياجات الأفراد من السلع الأساسية المتمثلة في منتجات الصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء، وبعض منتجات الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية .ولوحظ ان تلك الخطة استهدفت أن تنمو الصناعات الغذائية بنسبة (45%) وبمعدل نمو سنوي مركب (13.5%)، وأن تنمو الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية بمعدل نمو سنوي مركب (25%). أما صناعة مواد البناء فقد استهدفت الخطة بمعدل نمو سنوي مركب (37%). من خلال فترة الخطة الثلاثية، نستنتج بأن ليبيا وهي في بداية تجربتها التصنيعية قد دخلت كل من المرحلة الأولى والثانية لسياسة الإحلال محل الواردات، حيث كان الهدف الأساسي من تطبيق هذه السياسة هو تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن الاستيراد خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية الغذائية وهذا كمرحلة أولى للإحلال محل الواردات. أما المرحلة الثانية للإحلال فقد ركزت على الإحلال محل الصناعات الوسيطة كمواد البناء والصناعات البتر وكيماوية التي تتمتع ليبيا بميزة نسبية في إنتاجها[13] .

كما يتضح من الجدول والشكل رقم 2 الاحصائيات الخاصة بتطور الواردات الليبية، حيث شكلت السلع الاستهلاكية حوالي 35% خلال فترة الدراسة، وكانت نسب النمو مطردة بشكل عام، حيث بلغت حوالي32%، 33%، 29%، 47% خلال السنوات من (1990–1995)، (1996–2001)، (2002–2007)، (2008–2012)، ما يدل على أن استراتيجية إحلال الواردات لم تعطي النتائج المرجوة.

جدول رقم (2) يوضح تطور حجم الواردات وتركيبها السلعي خلال فترة الدراسة

السنة	سلع رأسمالية		سلع استهلاكية		سلع وسيطة	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	النسبة
1990–1995	5375.3	0.32	2955.9	0.32	998.1	0.11
1996–2001	7311.6	0.57	4193.6	0.33	1226.4	0.10
2002–2007	28971.9	0.66	10749.7	0.29	4102.3	0.09

0.26	19940.3	0.47	33523.1	0.28	17720.0	2012-2008
0.14	26267.2	0.35	51422.2	0.46	59378.8	المجموع

المصدر: – إحصائيات التجارة الخارجية، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، أعداد مختلفة.

الشكل رقم (2)يوضح التركيب السلعي للواردات خلال فترة الدراسة

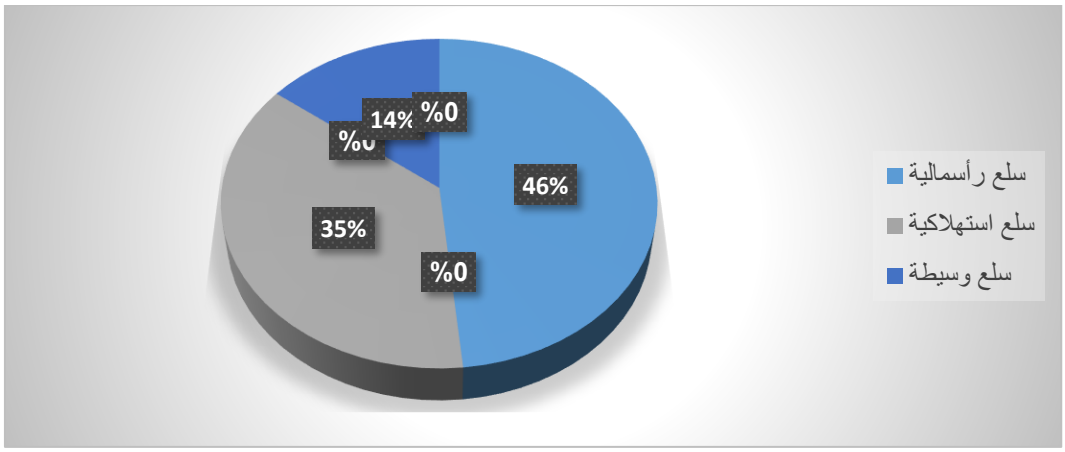

2.2.3 استراتيجية تشجيع الصادرات

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تهيئة السلع المحلية للولوج إلى الأسواق العالمية، وفي الغالب تركز الدول على السلع التي تمتلك فيها ميزة تنافسية، بهدف تعزيز ميزان المدفوعات، وتوفير العلمة الأجنبية وتنويع مصادر الدخل، ولقد انتهجت الدولة الليبية استراتيجية تشجيع الصادرات خلال الفترة (1990–1993)، حيث قامت خلال هذه الفترة بإعادة برمجة بعض الأهداف وفق بعض المعطيات الاجتماعية والاقتصادية، ولعل أبرزها التحول نحو النشاط التشاركي والملكية الاجتماعية والتفكير في وضع سياسات جديدة للدخول في الصناعات التصديرية. أما الخطة التنموية للفترة (1991–1995) فقد تميزت في اتجاهاتها عن خطط وسياسات التنمية التي سادت قبلها، في أنها طبقت كل من سياسة الإحلال محل الواردات وسياسة تشجيع الصادرات في خط متوازي .ونلاحظ هذا الاتجاه من خلال ارتكاز الخطة على محورين رئيسيين هما[14].

- إقامة الصناعات التي تلبي الحاجات الأساسية للمواطنين من مأكل وملبس ومسكن، وإنشاء الطاقات الصناعية التي تنتج تلك السلع وتحقق الإحلال الكامل والجزئي منها، وحسبما يتوفر لكل منها من موارد ومقومات محلية.

- الاستفادة من الموارد الطبيعية المحلية بإنشاء صناعات لتغطية الاحتياجات المحلية وللتصدير بهدف العمل على تنويع الموارد الوطنية من النقد الأجنبي وزيادة القيمة الاقتصادية لتلك الخامات ولتحقيق ذلك تم إقامة العديد من الطاقات الصناعية في مختلف الأنشطة الصناعية .إن هذه

الخطة تشير إلى أنه قد تم اتباع سياسة الاعتماد على الذات ومحاولة استخدام الموارد والإمكانيات المحلية وصولا إلى إشباع الاحتياجات المحلية أولا ومن ثم التصدير .
وبعرض الاحصائيات الخاصة بالصادرات في الجدول رقم 3 يتضح أن نسبة الصادرات النفطية سيطرت على هيكل الصادرات خلال كامل فترة الدراسة بنسبة 96% وكما يوضحه الشكل رقم 3، بينما لم تشكل نسبة الصادرات غير النفطية إلا ما نسبته 5%، الأمر الذي يبرهن على فشل هذه السياسة. ولم يكن لمركز تنمية الصادرات الذي أنشأته الدولة الليبية سنة 2006 أي دور يذكر في دعم هذه السياسة، بالرغم من أوجه الدعم والمزايا المتعددة للمنتجات الليبية المصدرة للأسواق الخارجية.

جدول رقم (3) قيمة الصادرات النفطية وغير النفطية خلال فترة الدراسة

السنة	صادرات نفطية		صادرات غير نفطة		مجموع الصادرات
	القيمة	%	القيمة	النسبة	
1995-1990	17498.6	0.93	1255.7	0.07	18754.30
2001-1996	22531.7	0.95	1174.4	0.05	23706.10
2007-2002	179369.2	0.97	5534.5	0.03	184903.70
2012-2008	272061.1	0.97	7804.9	0.03	279866.00
المجموع	491460.6	0.96	15770	0.05	507230.10

المصدر: - إحصائيات التجارة الخارجية، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، أعداد مختلفة.

شكل رقم (3) نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية خلال فترة الدراسة

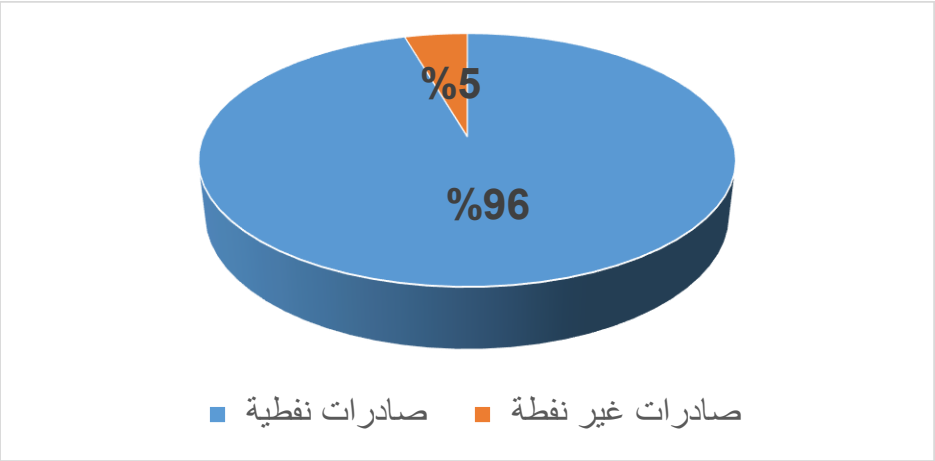

3.2.3 استراتيجية المناطق الحرة

تعتبر المناطق الحرة أحد أهم الأدوات لتحقيق التنمية المستدامة لما لها من دور في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومما لا شك فيه أن الموقع الجغرافي المتميز لدولة ليبيا يؤهلها لإقامة أكثر من منطقة حرة ناجحة مقارنة بالدول الأخرى التي سبقتها في هذا المجال، فهي حلقة الوصل بين افريقيا وأوروبا وتمتلك ساحل طويل يربطها بدول جنوب أوروبا وبقية دول العالم عن طريق الطرق البحرية، ما يؤهلها للتعب دور جوهري في تسهيل تجارة العبور بين دول العالم.

وتوجد العديد من التعريفات للمناطق الحرة في أدبيات التجارة الدولية، حيث تعرف على أنها " مساحة معزولة مخصصة ومسيطر عليها تدار كخدمة في أو مجاورة لميناء الدخول مزودة بخدمات النقل، التفريغ، الفرز، والمناولة والتصنيع وعرض السلع وإعادة الشحن البري والمائي والجوي، أي سلعة أجنبية أو محلية يمكن إدخالها إلى المنطقة دون خضوعها للقوانين الجمركية أو دفع رسوم مستحقة[15].

وتنطلق أهمية المناطق الحرة من الإعفاءات الجمركية والحوافز التي تقدمها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يسهم في دعم ميزان المدفوعات بالعملة الصعبة، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات نتيجة تسريع حركة التجارة وانخفاض التكلفة، بالإضافة الى استغلال الموارد الطبيعية والجغرافية وتوفير فرص عمل داخل الاقتصاديات، ناهيك عن الدور الجوهري الذي تلعبه كأداة لإحداث تنمية مكانية داخل البلديات والمحافظات والاقاليم.

ولقد أولت الحكومة الليبية اهتمام بالغ بالمناطق الحرة، وأطرت بعض القوانين كان آخرها القانون رقم (9) لسنة 1430 ميلادية بتنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة، بهدف تهيئة البيئة التشريعية لضمان نجاح هذه الاستراتيجية، وتناول هذا القرار أهداف انشاء المناطق الحرة والتي منها تشجيع تجارة العبور وعمليات التصنيع المختلفة والعمليات التحويلية التي من شأنها تغيير حالة البضائع أو تهيئتها تبعاً لمقتضيات التبادل التجاري ومتطلبات السوق، وتقديم الخدمات المصرفية والتأمينية والاستثمارية والخدمات الأخرى بكافة أنواعها، وكذلك نقل وتوطين التقنية والمعرفة وتطويرها في بيئة حرة من القيود

بما يخدم ويدعم الاقتصاد الوطني الليبي، ويساهم في تطوير التبادل التجاري والسلعي والخدمي بما يؤدي إلى خلق قاعدة صناعية وخدمية متقدمة.

وتوجد منطقتان حرتان حالياً في ليبيا أحدهم منطقة مصراته وهي تشتغل بشكل جيد، أما الأخرى فهي المنطقة الحرة المريسة ببنغازي وهي قيد الانشاء مقسمة إلى 6 مناطق حرة مختلفة التخصصات داخل المنطقة الحرة المريسة في مجال النقل والترانزيت، والصناعات النفطية غير المضرة بالبيئة، والصناعات الغذائية الموجة للتصدير، وتقنية المعلومات، والجانب التعليمي والبحثي، والجانب الإعلامي.

وبالنظر الى الفترة الزمنية المنقضية على تأطير القوانين الخاصة بالمناطق الحرة ومقارنتها بعدد المناطق الحرة وحجم الإنجاز في ليبيا نخلص بنتيجة مفادها أن عدد المناطق الحرة ونسب الإنجاز لا تتوافق مع الفترة الزمنية المنقضية على تأطير هذه القوانين، وهو أحد المؤشرات التي يمكن أن تبين بشكل نسبي عدم نجاح هذه الاستراتيجية.

4.2.3 استراتيجية المناطق الصناعية:

توجد عدة تعريفات للمنطقة الصناعية، حيث يمكن تعريف المنطقة الصناعية كما جاء في " دليل الأمم المتحدة لتأسيس المناطق الصناعية في الدول النامية، بأنها "عبارة عن مساحة معينة من الأرض تقع ضمن النسيج الحضري للمدن وتخصص للصناعات المختلفة، أي أنها عبارة عن تجمع صناعي غير منظم[16].

ويرى الباحثان أنه يمكن تعريف المنطقة الصناعية بأنها "المكان المخطط والمخصص من قبل الدولة، والمزود بجميع الاحتياجات الأساسية اللازمة، لإقامة الصناعات وفقاً للمصادر الموجودة في إطار المنطقة الصناعية".

وللمناطق الصناعية العديد من الأهداف الاستراتيجية منها؛ تلبية احتياجات المجتمع من مختلف السلع بجودة عالية، والحد من الانتشار العشوائي للأنشطة الصناعية، ودعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية وتحقيق التكامل فيما بينها، والمساهمة في تخفيض تكاليف الاستثمار والإنتاج للمشروعات الصناعية، وخلق فرص عمل جديدة، وتصدير الفائض من الإنتاج، واستقطاب ونقل المعرفة والتقنية الصناعية ودعم الأفكار والمشاريع المبتكرة، بالإضافة الى المساهمة في خفض التلوث البيئي، كما أن هذه المناطق تقدم مجموعة من التسهيلات للمستثمرين مثل الإعفاءات الضريبية، والخدمات والمزايا بهدف تشجيع واستقطاب المستثمرين المحليين والأجانب لممارسة الأنشطة الصناعية.

ولقد أنشئت الهيئة العامة للمناطق الصناعية سنة 2006م،[17] وهي مؤسسة مستقلة تتبع وزارة الصناعة سابقاً والهيئة العامة للصناعة حالياً، وتهدف الهيئة إلى تأسيس مناطق صناعية في ليبيا والاشراف عليها، حيث تم انشاء حوالي 43 منطقة صناعية في ليبيا تختلف نسبة الإنجاز في كل منطقة من هذه

المناطق، وبنغازي من المناطق الصناعية التي تشتغل بشكل جزئ، والشكل التالي رقم (4) يوضح التوزيع الجغرافي لهذه المناطق[18].

ونتيجة الدور الأبوي الذي تبنته الدولة الليبية متمثل في الاقتصاد الاشتراكي الذي سيطر على الدولة بشكل مباشر خلال العقود الأربع السابقة، بالإضافة إلى الظروف التي مرت وتمر بها البلاد، كل ذلك أسهم في غياب التمويل عن هذه المناطق الصناعية.

الشكل رقم (4) التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في ليبيا

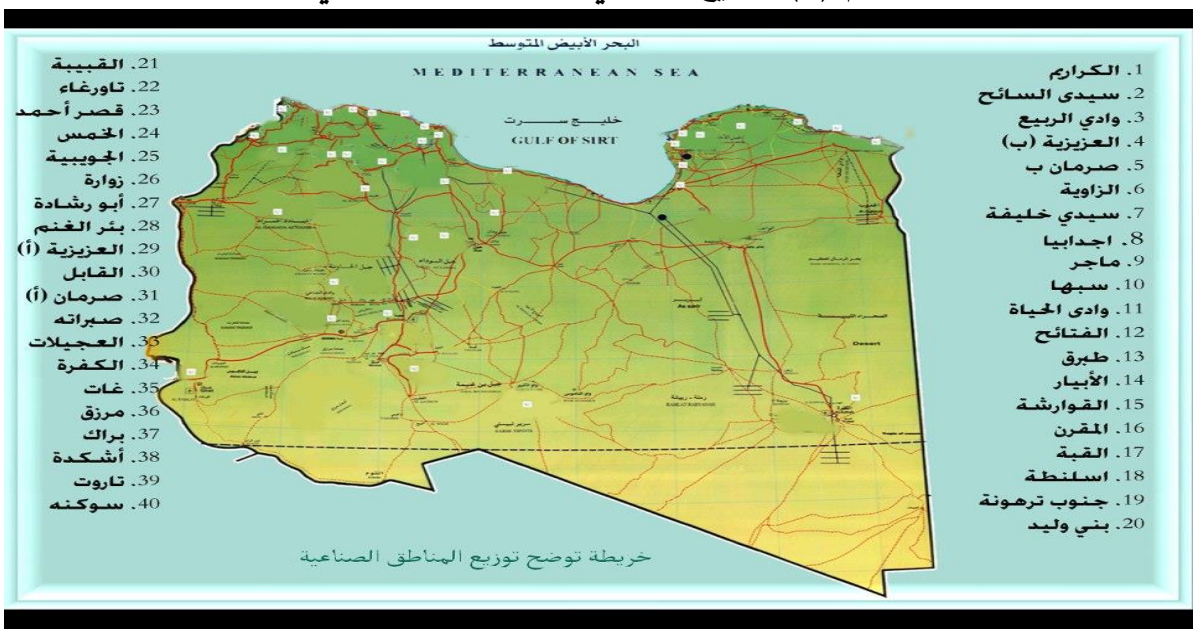

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة الصناعة.

يلاحظ مما سبق أن ليبيا قد مرت بالعديد من الاستراتيجيات الصناعية التي تبنتها خلال فترات سابقة ابتداء من سياسة احلال الواردات، مروراً بسياسة تشجيع الصادرات، بالإضافة الى سياسة الصناعات الزراعية والمناطق الصناعية، بيد أن هذه السياسات من وجهة نظر الباحثين لم توتي أكلها نتيجة الكثير من الاعتبارات المحلية والدولية التي تم التطرق لها في هذه الورقة البحثية.

وفي ظل التطور السريع الذي يشهده العالم في جميع مناحي الحياة الاقتصادية، والسياسية، والبيئية، فان الباحثان يرون أنه يجب وضع رؤية للصناعة الليبية كأحد الجوانب الرئيسية للرؤية الاقتصادية للدولة، ويقترح الباحثان ان تكون الصناعة في ليبيا صناعة يكون فيها الاقتصاد المعرفي القاطرة التي تقود هذه الروية الصناعية.

3.3 المعوقات التي واجهت قطاع الصناعة في ليبيا

واجه قطاع الصناعة في ليبيا العديد من المعوقات والتحديات التي عرقلت ادائها لدورها التنموي، نتيجة لمجموعة اسباب خلقتها الظروف غير الطبيعية التي رافقت الصناعة الليبية خلال عقدين من الزمن،

حيث أن الحصار الاقتصادي في التسعينات، وغياب الاستقرار في السياسات المتبعة من فترة لأخرى كان لها إثر كبير في تدني نسبة مساهمة القطاع الصناعي، وبشكل عام يمكن تلخيص المعوقات في الآتي:

- غياب الرؤية الاستراتيجية وتخطيط السياسات الصناعية.
- التخلف والركود التكنولوجي لعدم قدرة المنشآت الصناعية من التعامل مع المتغيرات الفنية والتكنولوجية العالمية.
- انخفاض مستويات الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية في المشروعات الصناعية.
- ضعف هيكلية المنشآت الصناعية القائمة.

4.3 أهمية استراتيجية التنمية في ليبيا

تهدف استراتيجية التنمية الصناعية إلى توجيه عملية الانتقال من اقتصاد يعتمد على النفط إلى تنمية اقتصاديه ذات توجه صناعي لدفع عجلة النمو والحد من الفقر وزيادة الدخل القومي الإجمالي وإنعاش قطاع الصناعة وتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف التنموية، وتنطوي الاستراتيجية الصناعية على أهمية كبيرة نذكر منها ما يلي:

1- العمل القائم على أساس استراتيجي متين يمكن من تنفيذ الأهداف المحدد بأقل التكاليف وفق تصور عام تشترك فيه كافة الأطراف المعنية.

2- على اعتبار أن العمل الاستراتيجي هو نتاج لعمل مشترك لخيرة الخبراء المختصين في مختلف المجالات التي يراد وضع مخطط عام تنفيذي لها، وهذا يعني وضوحا أكثر في تصور ورؤية الأهداف المشترك التي لا تقبل التراجع.

3-نظرا للعلاقة الوطيدة بين السياسة والخطة والاستراتيجية فإن نجاح الاستراتيجية يصبح رغبة وهدف كافة الأطراف المعنية الفاعلة في المجتمع.

4- أن العمل وفق استراتيجية معينة من شانه وضع حد للارتجال والتردد في تنفيذ الأهداف المسطرة ومن ثم الاطمئنان للمستقبل سواء في مجال العمل الوطني أو التعاون الخارجي.

ومن هنا ومما سبق يتضح أن الاخذ باستراتيجية واضحة المعالم من شأنه أن يؤدي إلى:

أ- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتناسب مع الأجيال الحاضرة وطموح الأجيال القادمة.

ب- إن العمل القائم على الاستراتيجية من شأنه ضمان توزيع ثمار التنمية الاقتصادية الاجتماعية بشكل عادل يتناسب مع مساهمة كل الأطراف، بعد إتاحة الفرصة أمام كل منها ليبدل الجهد والعطاء بكل وضوح وشفافية.[19]

ج- إن العمل وفق استراتيجية محددة من شأنه إزالة أو إذابة الخلافات الثانوية ووضع الحلول الناجعة للخلافات الأساسية، بدون انحياز لهذا الطرف أو ذاك إلا بما يخدم العمل الاستراتيجي المشترك لخدمة المصلحة العامة.

4.الجانب العملي

1.4 النموذج القياسي:

نحاول من خلال هذا المبحث معرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين متغيرات الدراسة والناتج المحلي الإجمالي، وذلك باستخدام طرق وأساليب القياس الاقتصادي ولأجل ذلك سنقوم بتحليل السببية بهدف الوصول إلى معرفة طبيعة هذه العلاقة (أحادية الاتجاه أو عكسية أو تبادلية)، وكما هو معروف في أدبيات الاقتصاد القياسي بضرورة اجراء اختبار الاستقرارية، لذا سيتم استخدام طريقة ديكي فولر الموسع لجدر الوحدة.

الجدول رقم (4) يوضح **متغيرات الدراسة**

المتغير	فترة الدراسة	الرمز
قطاع الصناعة الاستخراجية	2012-1990	Sind
قطاع الصناعة التحويلية	2012-1990	Tindu
القطاعات الأخرى	2012-1990	Os
الناتج المحلي الاجمالي	2012-1990	Ngdp
عدد السكان	2012-1990	Pop
الاستثمار الاجنبي	2012-1990	Fdi
الناتج المحلي غير النفطي	2012-1990	Nonognb
الايرادات غير النفطية	2012-1990	Renonoil
العاملين في القطاع الصناعي	2012-1990	Empind
إجمالي الاستثمار	2012-1990	Toinv

إجمالي القطاعات الخدمية	2012-1990	Totalsc
عدد براءات الاختراع	2012-1990	Inov

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على موقع صندوق النقد العربي[20].

1.1.4 اختبار الاستقرارية ((Stationary Test)

تتميز معظم السلاسل الزمنية الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى بعدم الاستقرار. وبغياب صفة الاستقرار عن السلاسل الزمنية فأن الانحدار الذي نحصل علية انحدار زائف (Regression Spurious) إضافة الى مشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (وبالتالي سيتم الحصول على نتائج مضللة ; منها ارتفاع قيمة R^2، أو قيمة (t) التي تكون اعلى مما هي عليه، او احصائية D-W التي ستكون أقل مما هي علية لذلك يعتبر استقرار السلاسل الزمنية شرطا أساسيا في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية[21].

تكون السلسلة الزمنية مستقرة اذا كان متوسط القيم ثابت عبر الزمن ($E(Y_t)=\mu$) وثبات التباين عبر الزمن ($Var(Y_t) = E(Y_t-\mu)^2=\sigma^2$) أضافة الى ان التباين المشترك بين أي قيمتين للمتغير يعتمد على الفجوة الزمنية k بين القيمتين Y_t, Y_{t+k} وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير[22].

تم اجراء اختبار دكي فولر الموسع (ADF) لاختبار استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاه السببية بين الناتج المحلي الاجمالي من جهة والمتغيرات المستقلة الأخرى وفيما يلي عرض لنتائج تلك الاختبارات:

2.2.4 اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

تم استخدام اختبار ديكي فولر (ADF) الموسع لاختبار فيما إذا كانت السلاسل الزمنية موضوع الدراسة مستقرة ام لا و تحديد درجة تكاملها، وجدول (1) يوضح نتائج تحليل اختبار (ADF) عند المستوى وعند الفروق الاولى بوجود حد ثابت فقط و بحد ثابت واتجاه عام عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم: (5) نتائج اختبارجدر الوحدة المتغيرات النموذج (ADF)

	المستوي (LEVEL)	**الفرق الاول(First Difference)**

السلسلة الزمنية	بدون ثابت	ثابت واتجاه	مع ثابت	بدون ثابت	ثابت واتجاه	مع ثابت
Sind	-0.564063	-5.475957	-2.966328	-8.136479	-7.809694	-8.037448
Tindu	-4.045794	-4.705879	-4.763505	-7.698868	-7.311694	-7.505901
Ngdp	-0.234068	-3.060177	-1.201733	-1.402543	-4.899221	-3.454999
Fdi	1.736502	-0.906610	1.031477	-1.612575	-6.419670	-5.265745
Nonognb	-0.598433	-2.192623	-2.266205	-4.472688	-4.270299	-4.367698
Empind	-0.061964	-3.013162	-2.404071	-5.234929	-5.044953	-5.094888
Toinv	1.277185	-3.494492	0.010162	-7.322665	-7.722004	-7.884446
Inov	-3.704819	-1.450929	-3.215028	-1.174578	-4.157393	-1.182168

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات(Eviews9)

من الجدول رقم (5) إذا كانت قيمة t الجدولية تتجاوز قيمة (ADF) فإنها تكون معنوية إحصائيا وعليه ترفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية مستقرة Stationary وإذا كانت اقل من القيمة الجدولية فأنه لا يمكن رفض فرضية العدم أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة non) (Stationaryومن ثم نقوم باختبار سكون الفرق الأول (First difference)للسلسلة وإذا كانت غير مستقرة نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى وهكذا[23].

يتضح من الجدول وبعد مقارنة قيمة t الجدولية مع القيم الجدولية عند المستوى حيث كانت بدون ثابت ومع ثابت واتجاه ومع ثابت فقط أن اختبار (ديكي فولير) يرفض فرضية استقراريه المتغيرات في المستويات في حالة إجراء الاختبار على مستويات المتغيرات، ولكن عند إجراء هذا الاختبار على الفروق الأولى تبين استقراريه المتغيرات قيد الدراسة سواء بإضافة حد ثابت واتجاه زمني أو بإضافة حد ثابت فقط أو من دونهما معاً[24].

3.2.4 اختبار التكامل المشترك لJohans

نظراً لأن السلاسل الزمنية موضوع الدراسة غير مستقرة في مستوياتها ولكنها مستقرة في فروقها الأولى أي (1)I، لذلك سيتم اختبار وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بينها. يستخدم اختبار التكامل المشترك لمعرفة طبيعة علاقة التوازن بين المتغيرات في المدى الطويل والذي يتطلب أن تكون متغيرات السلسلة الزمنية غير مستقرة في المستوى، ويظهر الجدول رقم (6) نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك واختبار القيمة الكامنة العظمى(Trace) حيث تم رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل بين المتغيرات وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكاملية على المدى الطويل بين المتغيرات عند مستوى معنوي5% ، مما يدل على وجود علاقة توازن في المدى الطويل ففي حالة الحصول على أكثر من متجه للتكامل المشترك كما هو الحال الآن وهذا يدل على وجود توليفة خطية ساكنة بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومحدداته، أي أن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي متكامل تكاملا متزامنا مع باقي المتغيرات، ولذلك سيتم اللجوء إلى نموذج (VECM) للتأكد من شكل علاقة التوازن القصيرة والطويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة.[25]

الجدول رقم (6) نتائج اختبارJohanson للتكامل المتزامن(Traceنتائج اختبار الأثر)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.995846	253.4091	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.973329	138.2502	69.81889	0.0000
At most 2 *	0.720005	62.14248	47.85613	0.0013
At most 3 *	0.578077	35.40982	29.79707	0.0102
At most 4 *	0.514917	17.28823	15.49471	0.0266
At most 5	0.094995	2.096106	3.841466	0.1477

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews9)

4.2.4 اختبارات السببية:

تم تطبيق اختبار جرانجر للسببية لتحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات النموذج ولمعرفة اتجاه العلاقة السببية، ومن خلال الجدول رقم (7) نلاحظ عدم وجود علاقات تبادلية ذات اتجاهين بين المتغيرات حيث أن العلاقة السببية أحادية الاتجاه في جميع الحالات ما عدا الاستثمار الاجنبي والناتج المحلي الإجمالي، والعلاقة بين كل متغيرين يكن قراءتها كما يلي:

أولا: هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الاجمالي إلى الاستثمار المحلي الاجمالي أي أن التغير في الناتج المحلي يسبب أو يؤدي إلى التغير في الاستثمار المحلي الإجمالي، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً: لا توجد هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين الناتج المحلي الاجمالي إلى قطاع الصناعة أي أن التغير في قطاع الصناعة لا يسبب الناتج المحلي الاجمالي اي لا يسبب أحدهم في الاخر. وهذا ما يعكس ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي.

ثالثاً: لا توجد هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين الناتج المحلي الاجمالي العاملين في قطاع الصناعة أي أن عدد العاملين قطاع الصناعة لا يسبب الناتج المحلي الاجمالي اي لا يسبب أحدهم في الاخر. وهذا ما يعكس ضعف نسبة العاملين (نوعيا) في القطاع الصناعي ومن ثم ضعف مساهمته في الناتج المحلي.

رابعاً: أنه ليس هناك علاقة ذات اتجاهين بين الناتج المحلي وبراءات الاختراع (كمؤشر للاقتصاد المعرفي)، أي أن التغير في عدد براءات الاختراع لا يسبب هو ايضا التغير في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي وذلك راجع للنسبة الكبيرة لريع المحروقات في قيمة هذا الاخير مما كان السبب في النتيجة المتحصل عليها.

الجدول رقم (7) اختبار السببية حسب مفهومGranger

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EMPIND does not Granger Cause NGDP	21	0.66761	0.5267
NGDP does not Granger Cause EMPIND		2.07001	0.1587
TINDU does not Granger Cause NGDP	21	0.05622	0.9455
NGDP does not Granger Cause TINDU		0.06401	0.9382
TOINV does not Granger Cause NGDP	21	2.22420	0.1405
NGDP does not Granger Cause TOINV		13.0378	0.0004
FDI does not Granger Cause NGDP	21	24.9322	1.E-05
NGDP does not Granger Cause FDI		6.72184	0.0076
TINDU does not Granger Cause EMPIND	21	0.89278	0.4290
EMPIND does not Granger Cause TINDU		0.07833	0.9250

المصدر :مخرجات برنامج (Eviews9)

5.2.4 نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)

إن وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج يعني أن إضافة حد تصحيح الخطأ (VECM)والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل طويل، أي يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، وحسب مفهوم Jones and Joulfaian (1990) فإن القيم المتباطئة للتغير في المتغيرات المستقلة تمثل أثر العلاقة السببية في الأجل القصير بينما يمثل حد تصحيح الخطأ اثر العلاقة

السببية في الاجل الطويل، ويشير حد تصحيح الخطأ الي سرعة التكيف من الاجل القصير الي الطويل[26].

تم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ لتقدير العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات قيد الدراسة بعد أن بينت نتائج اختبار فترات التباطؤ وجود فترة تباطؤ واحدة في كل من معادلات النموذج كما يظهره الجدول رقم 8.

الجدول رقم (8) اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1449.676	NA	4.91e+47	132.5160	132.9128	132.6095
1	-1226.314	263.9734*	3.77e+41*	118.0285*	121.5992*	118.8697*

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews9)

باقي الخصائص القياسية للنموذج مقبولة بالرغم من تدني قيمة معامل التحديد والتي عادة ما تكون متدنية نسبيا في اقتصاديات الدول الصغيرة التي لا تتوافر فيها سلاسل زمنية طويلة للمتغيرات الاقتصادية وخاصة عند أخذ الفرق الأول بدلا من أخذ المتغيرات الأصلية في صيغتها العادية، كما تشير نتائج تقدير النموذج المبينة في الجدول (9) إلى عدم وجود تأثير معنوي للناتج المحلي الاجمالي على القطاع الصناعي وعليه ترفض الفرضية.

الجدول رقم (9) نتائج اختبار تصحيح الخطأ ((VECM

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.126014	0.319616	0.394268	0.6998
C(2)	-0.818774	0.272536	-3.004276	0.0102
C(3)	-3771.458	2554.762	-1.476247	0.1637
C(4)	14.20754	4.930369	2.881639	0.0129
C(5)	168.0470	303.5687	0.553572	0.5893
C(6)	-0.427553	0.256792	-1.664979	0.1198
C(7)	-0.900577	1.628154	-0.553127	0.5896
C(8)	6706.891	2420.385	2.771002	0.0159

R-squared	0.834033	Mean dependent var	4944.462
Adjusted R-squared	0.744667	S.D. dependent var	20866.89
S.E. of regression	10544.15	Akaike info criterion	21.64686
Sum squared resid	1.45E+09	Schwarz criterion	22.04477
Log likelihood	-219.2920	Hannan-Quinn criter.	21.73322
F-statistic	9.332719	Durbin-Watson stat	1.288108
Prob(F-statistic)	0.000337		

العلاقة قصيرة الاجل

D(NGDP) =C(2)*D(NGDP(−1)) + C(3)*D(EMPIND(−1)) + C(4)*D(FDI(−1)) + C(5)*D(INOV(−1)) + C(6)*D(TINDU(−1)) + C(7)*D(TOINV(−1)) + C(8)
العلاقة طويلة الاجل
D(NGDP) = C(1)*(NGDP(−1) + 5947.78574019*EMPIND(−1) +5.94333578669*FDI(−1) + 251.569943523*INOV(−1) + 0.073744691487*TINDU(−1) − 5.24824184799*TOINV(−1) − 161378.574924

المصدر: أعداد الباحثان من خلال برنامج(Eviews9)، اعتمادًا على بيانات الدراسة.

على ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ (VECM) نلاحظ التالي:

- ان حد تصحيح الخطأ غير معنوي عند مستوي 5% وكذلك الاشارة موجبة مما يدل على عدم وجود علاقة توازنيه في المدي القصير تتجه الي التوازن في المدي الطويل. وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة لا تساعد في تفسير التغيرات في معدل الناتج المحلي. وعليه، فانه لا يوجد علاقة سببية تتجه من المتغيرات المستقلة الي الناتج. في حين ان في الاجل القصير تشير النتائج الي ان هناك علاقة سببية ما بين الناتج المحلي والاستثمار الاجنبي فقط، اما بقية المتغيرات فهي غير معنوية اي لا يوجد علاقة سببية بين المتغيرات في الاجل القصير.
- معنوية النموذج :نلاحظ أن ((0.0033 =f–statistics)مما يعني النموذج ككل ذو دلالة احصائية.
- معامل التحديد المعدل = (0.74) معناه أن المتغيرات المفسرة المستعملة في هذا النموذج تفسر تغيرات الناتج المحلي الحقيقي الفعلي بنسبة 74 % والباقي أي حوالي 26 % تعني أن المتغير التابع مفسر بعوامل أخرى لم تؤخذ بعين الاعتبار في النموذج وتدخل ضمن المتغيرة العشوائية أو حد الخطأ.

3.4 تصور تنموي استراتيجي قائم علي التصنيع لتحقيق تنمية مستدامة:

بناء على حالة الاقتصاد الليبي وما يمتلكه من ثروات طبيعية فان التصور العقلاني الرشيد هوا الاستغلال الامثل لهذه الموارد وتوجيهها الي القطاعات ذات الانتاجية وذلك للتخلص من الحالة الريعية وتحقيق تنمية مستدامة وذلك من خلال حسن توظيف الفوائض التي تدرها الفوائض النفطية وتسخيرها في تطوير النشاطات غير النفطية كالصناعة التحويلية، وغيرها من القطاعات التي قد تساهم بشكل مباشر في زيادة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة كقطاع الخدمات والمناطق الصناعية والصناعة الزراعية.

اما صناعة استخراج النفط الخام فهي ناضبة، وربما خلال عقود قليلة فضلا عن حالة عدم التيقن في ثبات الطلب العالمي على النفط الخام، بسبب احتمالات بروز بدائل للنفط كمصدر للطاقة. نوجز في أدناه أهم معالم هذا التصور أو المدخل:

1. لتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية وما تفرزه من ظاهرة ريعية، يجب اعتماد مدخل للتخطيط الاستراتيجي حيث تُرسم أهداف لتوظيف نسب متزايدة من هذه العوائد والاستثمار في النشاطات غير النفطية وخصوصا الصناعة التحويلية لزيادة الإنتاج غير النفطي.

2. العمل على دعم النمو في النشاطات الإنتاجية المحلية والاهتمام بنوعية بالقوي العاملة الماهرة.

4. إعطاء الأولوية لبعض القطاعات الاقتصادية للمساهمة في الناتج المحلي كقطاع الصناعة والخدمات والمناطق الصناعية والصناعة الزراعية.

5. تبني استراتيجية تقوم على التوجّه تدريجيا الى اقتصاد المعرفة لما له من دور تنموي بعيد المدى.

1.3.4 نموذج قياسي توضيحي للتصور التنموي الاستراتيجي:

لتحويل هذه الرؤية الاستراتيجية النظرية والوصفية الى منهج قياسي تخطيطي قابل للقياس بصورة علمية وعملية، قام الباحثان باستخدام الطرق القياسية للحصول على بعض النتائج كمؤشرات لمتخذي القرارات من قبل الجهات المسئولة.

1.1.3.4 النموذج القياسي:

يهدف هذا النموذج الي بناء تصور لقطاع الصناعة (التحويلية) وكيفية مساهمته في النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة الزمنية (1990–2012)، بافتراض أنّ الصناعة التحويلية تؤثر إيجابا على النمو ألاقتصادي وكذلك أثر بعض المتغيرات المؤثرة في قطاع الصناعة وزيادة النمو فيه. ووضع تصور لزيادة ناتج القطاع الصناعي، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. ويمكن صياغة المعادلة على الشكل التالي:

$$\mathbf{ltindu} = C + \mathbf{l\beta_1 ngnp} + \mathbf{\beta_2 empind} + \mathbf{l\beta_3 toinv} + \mathbf{l\beta_4 lnongnp} + \mathbf{U}$$

حيث:

- C= القاطع.
- **ltindu** = الصناعة التحويلية، مقاسة بمؤشر إجمالي الناتج المحلي حسب نشاط قطاع الصناعة التحويلية بالمليون بالأسعار الثابتة.
- **lngnp** = النمو الاقتصادي، مقاسا بمؤشر إجمالي الناتج المحلي بالملوين مقوم بالأسعار الثابتة.
- **lempind** = عدد العاملين في قطاع الصناعة. يقيس هذا المتغير التغير المئوي في العمالة في قطاع الصناعة

- **ltoinv** = الاستثمار المحلي، مقاسا اجمالي الاستثمار المحلي بالأسعار الثابتة يقيس هذا المتغير التغير المئوي في الاستثمار المحلي
- **lnongnp** = الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي
- $\beta_4\beta_3\beta_2\beta_1$= معلمات النموذج.
- U= المتغير العشوائي.

2.1.3.4 توصيف متغيرات النموذج:

يتضمّن النموذج القياسي على قطاع الصناعة كمتغير تابع، ومتغير مستقل هو الناتج المحلي، وكذلك متغيرات مستقلة أخرى تتمثل في: الاستثمار المحلى، الاستثمار الأجنبي عدد العاملين في قطاع ألصناعة والتي تم الحصول على بياناتهم اعتماداً على مؤسسة النقد العربي.

3.1.3.4 نتائج تقدير النموذج القياسي:

يعتمد تقدير النموذج القياسي لهذا التصور على طريقة المربعات الصغرى العادية بإدخال المتغيرات في الصيغة اللوغاريثمية (ماعدا متغير عدد العمال في قطاع الصناعة) وذلك باستخدام برنامج (Eviews9)[1].

جدول (10) نتائج تقدير النموذج القياسي (ناتج قطاع الصناعة كمتغير تابع)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.785470	4.631618	0.817310	0.4244
LNGDP	1.957155	0.826427	2.368213	0.0293
LNONOGNB	0.158511	0.113393	1.397891	0.1791
EMPIND	0.059548	0.110395	0.539405	0.5962
LTOINV	-9.627099	5.840640	-1.648295	0.1166
R-squared	0.400131	Mean dependent var		7.117792
Adjusted R-squared	0.266827	S.D. dependent var		1.045825
S.E. of regression	0.895493	Akaike info criterion		2.806776
Sum squared resid	14.43434	Schwarz criterion		3.053622
Log likelihood	-27.27792	Hannan-Quinn criter.		2.868857
F-statistic	3.001639	Durbin-Watson stat		2.088476
Prob(F-statistic)	0.046278			

المصدر: أعد بواسطة الباحثان، اعتماداً على برنامج (Eviews9) وبيانات الدراسة

يُلاحظ من نتائج الجدول (10) ما يلي:

- أن قيمة اختبار (D–W) تساوي 2.08 وهذا يشير الي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

[1] تم اجرا بعض الاختبارات العامة لتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى وتبين أن النموذج خالي من مشكمة الارتباط الخطي (Multicollinearity)ومشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation)،ومشكمة عدم ثبات تباين حد الخطأ(Heteroskedasticity)

- يُعبّر عن العلاقة بين المتغير التابع (tindu)الذي يمثل ناتج القطاع الصناعي، والمتغيرات المفسرة له حيث يتضح معنوية النموذج عند 5%، في حين لم تثبت معنوية بقية المتغيرات.
- يُشير المتغير المستقل(ltindu) الذي يمثل ناتج القطاع الصناعي، أنّ العلاقة بينه وبين الناتج المحلي(lngdp) علاقة طردية، أي أنّه إذا تغير الناتج المحلي بنسبة 1% تغير ناتج قطاع الصناعة بنسبة 1.9571%، فزيادة الناتج المحلي الاجمالي يودي الي خلق فرص عمل جديدة. وهنا ينبغي الاشارة الي توجيه فرص العمل في زيادة حصة ناتج القطاع الصناعي.
- يُشير المتغير المستقل (ltoinv)الذي يمثل اجمالي الاستثمارات المحلية والذي يظهر (وخلافا للنظرية الاقتصادية) انه سالب وغير معنوي. أي علاقة عكسية ما بين الناتج الصناعي وحجم الاستثمارات، وربما يُعزى إلى هذا الي ان الدولة الليبية لم توجه هذه الاستثمارات في قطاعات صناعية انتاجية.
- تُشير(Prob(F-statistic =0.04 أقل من 0.05 ويدلّ ذلك على جودة النموذج القياسي ككل أي أنّ النموذج القياسي ككُل معنوي إحصائياً.

4.4 الاستنتاجات والتوصيات:

اولا: النتائج:

1- نمو الواردات بمختلف أنواعها بصفة عامة خلال فترة الدراسة، مما يدل على عدم نجاح سياسة إحلال الواردات، كما أن الصادرات النفطية هيمنت على هيكل الصادرات بمتوسط نسبة بلغت 96% خلال فترة الدراسة، مما يعزز نظرية عدم نجاح هذه الاستراتيجيات.

2- توقف أغلب المناطق الصناعية عن التنفيذ، وتوقف عمل لجنة الصناعات الزراعية عن العمل، مما يدل على تعثر هذه الاستراتيجيات خلال الفترة الحالية.

3- عدم وجود علاقة سببية طويلة الاجل بين الناتج المحلي الاجمالي والمتغيرات المستقلة (قطاع الصناعة، الاستثمار المحلي، العمالة، الاقتصاد المعرفي)، باستثناء متغير الاستثمار الاجنبي الذي دل على وجود علاقة معنوية موجبة بينه وبين الناتج المحلي الاجمالي.

ثانيا: التوصيات

1. اعطاء الاولوية لمخصصات الاستثمارات للقطاعات الانتاجية لاسيما قطاع الصناعة التحويلية والتركيز على المناطق الصناعية وذلك بهدف استكمال حلقات الانتاج وذلك سعيا للوصول الي البنيان الصناعي المتكامل.
2. ان السياسة الصناعية لابد أن تكون مستندة وقائمة على المزايا النسبية للاقتصاد الوطني حيث تقل فيها نسب المخاطرة ويحفز القطاع الخاص في الصناعة.

3. التركيز على الايدي العاملة الوطنية وذلك بداية بالتركيز على التعليم ومخرجاته بحيث يكون قائم على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل، بالإضافة الي ذلك تدريب اليد العاملة واقامة مراكز وطنية متخصصة لهذا الغرض
4. ضرورة العمل على دعم وتشجيع الصناعات التصديرية التي تتمتع بها ليبيا بميزة نسبية في انتاجها وتصديرها وبخاصة الصناعات البتروكيمياوية.
5. تشجيع القطاع الخاص للقيام بدوره في عملية التنمية الصناعية، وهذا يتطلب من القطاع الحكومي توفير البنية الاساسية (كالموانئ والطرق والكهرباء)، كما يتطلب من القطاع الحكومي اقامة المشاريع الاساسية كالصناعات الكيماوية ومصافي النفط والحديد والصلب.
6. تقديم الدعم المالي والفني للمشاريع الريادية والابتكارية لمواكبة التطور الحاصل في العالم.

المراجع:

1- https://www.trademap.org/

2- أبوقمي جابر، "مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في النمو االقتصادي والتنمية في االاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1986-2012"، Munich Personal RePEc Archive، 13 أكتوبر 2018م.
https://mpra.ub.uni-muenchen.de/89793/1/MPRA_paper_89793.pdf

3- أ.د. عبد الزهرة الجنابي، "الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المستدامة في محافظة بابل للفترة من 2007- 2011"، مجلة مركز بابل للبحوث والدراسات، العدد، 2016.
http://humanities.uobabylon.edu.iq/fileshare/articles/repository1_publication12709_17_3356.pdf

4- مهنى، مريم عيسى محمد. "إستراتيجية التصنيع في الدول النامية: دراسة نظرية تحليلية للتجربة الليبية في التصنيع للفترة من 1973-2010." Amarabac Magazin. 2014 , ص 1-43.

5- بن هنية مختار. "إستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية، جامعة قسنطينة، اطروحة دكتوراة. الجزائر, 2008 , ص 220

6- إسماعيل محمد محروس "اقتصاديات الصناعة والتصنيع "مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية مصر 1997

7- احمد جابر حسين، الاصلاح الاداري ودوره في القضاء علي الفقر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر 2013

8- عطية مهدي سليمان، ((استراتيجية التصنيع العربية ودور مؤسسات التمويل في تمويل وترويج المشروعات العربية الصناعية المشتركة))، مجلة التنمية الصناعية ودور المؤسسات المالية العربية، (اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٨٧

9- عبد الكريم، عبد العزيز مصطفى، وكداوي، طلال محمود " تقييم المشاريع الاقتصادية ، دراسة في تحليل الجدوى الاقتصادية وكفاءة الاداء" دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1986.

10- د. حسن، محمد سلمان " التخطيط الصناعي " مترجم، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1974

11- لبعل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، 2012/2011، ص92

12- http://Www.imf.org/external/index.htm .

13- قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم 146 لسنة 2006.

14- الهيئة العامة للمناطق الصناعية

15- مرجع سابق ذكره ص 9

16- قرار وزارة الصناعة لسنة 2013.

17- مجلة التنمية الصناعية العربية ملف الصناعة في ليبيا العربية الليبية العدد 23-24 كانون الثاني 1990

18- إبراهيم أحمد ناصر :أنماط التنمية الصناعية في الوطن العربي المعهد العربي للتخطيط الكويت 1980

19- شموط عدنان " استراتيجية التصنيع" معهد التخطيط للتنمية دمشق1976

20- صندوق النقد الدولي 2012 ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص.
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/dp/2012/1201mcda.pdf

21- UNIDO "Small scale industry. New York, 1969, pp. 6-8

22- **Greene**, W. H. (2000). Econometric analysis, 4th Ed, Upper Saddle River, N J: Prentice Hall

23- **Gujarati**, D. (2008). Basic Econometrics. Fourth edition, McGraw-Hill, NY.

24- **Dickey,** D. A., & Fuller, W. A. (1979). Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Journal of the American Statistical Association, Vol. 74, PP. 427-431

25- **Johansen,** S. (1988). Statistical Analysis of Cointegration Vectors, Journal of Economics, Dynamics and Control, Vol. 12, PP. 231-54

Johansen, S., & Juselius, K. (1990). Maximum Likelihood Estimation and Interference on Cointegration with Application to the Demand for Money, Oxford Bulletin of Economics